

تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر

أ.د. عطا الله أبو سيف أبادير¹

رشا حسن فهمى السيد²

المخلص

يتناول هذا البحث مدى تأثير تحرير سوق الصرف الأجنبي على برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر من خلال تتبع آثار التحرير على سلوك كلاً من المتغيرات الاقتصادية الكلية منها الميزان التجارى- معدل التضخم- الانفاق الحكومى- إجمالى الدعم ومن ثم عجز الموازنة العامة الذى يمثل فى النهاية عناصر برامج الإصلاح الاقتصادى، فقد اتضح ان قرار التحرير فى نوفمبر 2016 أحد أهم القرارات الاقتصادية التى ثار حولها الجدل مع تزايد عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر وارتفاع حجم التضخم، وقد توصل البحث إلى ان التحرير لا يحقق الاهداف المنشودة، تبعه تزايد الانفاق العام، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وترتب ايضا على آثار التعويم زيادة عجز الموازنة العامة وصعوبة ادارة السياسة المالية وارتفاع كبير فى معدلات التضخم، وزيادة العجز فى الميزان التجارى، وبجانب هذا التحرير عملت الحكومة لنجاح هذا البرنامج على اصلاح منظومة الدعم خاصة دعم المنتجات البترولية حيث إلغت الدعم على المنتجات البترولية تماماً فى يونيه 2018 بما ساعد على تخفيض عجز الموازنة العامة وكبح جماح التضخم.

الكلمات المفتاحية: (تحرير سوق الصرف الأجنبي، برنامج الإصلاح الاقتصادى).

¹ استاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية - جامعة حلوان

² البحث مستخرج من رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد - كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

Liberalization of the Foreign Exchange Market and its Impacts on the Economic Reform Program in Egypt

Abstract

This research examined the extent of the impact of the liberalization of the foreign exchange market on the economic reform program in Egypt by tracking the effects of liberalization on the behavior of each of the macroeconomic variables including the trade balance - the rate of inflation - government spending - total subsidy, and then the public budget deficit, which ultimately represents program elements Economic reform, It became that the decision to liberalize in November 2016 was one of the most important economic decisions around which the controversy arose with the increasing deficit of the state budget in Egypt and the high volume of inflation. The research concluded that liberalization does not achieve the desired goals, As floating the exchange rate led to an increase in public spending, a decrease in government revenues, and the effects of the floating also resulted in an increase in the public budget deficit and the difficulty of managing fiscal policy and a large increase in inflation rates, an increase in the trade balance deficit, and beside this liberalization the government worked for the success of this program to reform the system Subsidies, especially subsidizing petroleum products, as the government eliminated subsidies on petroleum products completely on June 2018, which helped reduce the public budget deficit and curb inflation.

Key Words: (Liberalization of the foreign exchange market, The economic reform program)

المقدمة:

يعكس سوق الصرف الاجنبى ارتباط الاقتصاد القومى لدولة ما بالعالم الخارجى, حيث يعبر معدل الصرف فى هذا السوق عن عدد وحدات النقد الوطنى التى تشتري وحده واحدة من النقد الاجنبى لدولة ما, أى أن هذا السوق يعكس القوى الشرائية للعملة المحلية فى مواجهة العملات الاجنبية. ويمثل هذا السوق أهم متغير أقتصادى فى الاقتصاد القومى, حيث يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التى يؤثر ويتأثر بها مثل/ قيمة الصادرات, قيمة الواردات, وبالتالي وضع ميزان المدفوعات.

ترتب على تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى خلال هذه الفترة تثبيت معدل الصرف وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادى من خلال تخفيض معدل التضخم وتخفيض العجز فى الموازنة العامة وذلك زيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية الا أن هذا البرنامج لما يكن له تأثير ملحوظ على تخفيض عجز ميزان المدفوعات وكانت له آثار سلبية على الناتج القومى وعلى معدل نمو هذا الناتج¹.

مشكله البحث:-

تتلخص مشكلة البحث فى محاولة تتبع الاثار الاقتصادية المحتملة سواء فى الاجل القصير او فى الاجل الطويل لتحرير سوق الصرف الاجنبى على أهم المتغيرات الاقتصادية فى المجتمع, وهى معدل التضخم- إجمالى الدعم- الانفاق الحكومى- عجز الموازنة- وضع ميزان المدفوعات وهذه المتغيرات الاقتصادية تمثل فى النهاية عناصر برنامج الاصلاح الاقتصادى.

فرضية البحث:-

1 عطاالله أبو سيف إبادير (2001) سياسة معدل الصرف والاستقرار الاقتصادى فى مصر, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, كلية التجارة وأدارة الاعمال - جامعة حلوان ص ص 47:11

- قام البحث على فرضية اساسية مؤداها أن: "لتحرير سوق الصرف الاجنبى آثار ايجابية على برنامج الاصلاح الاقتصادى فى الاجل الطويل "
- ويمكن تقسيم هذه الفرضية الاساسية الى عدد من الفروض الفرعية وهى :-
- (1) ان تحرير سوق الصرف الاجنبى كان ضرورة حتمية لاصلاح سوق الصرف الاجنبى
 - (2) ان معدل الصرف الاجنبى يؤثر على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل/ معدل التضخم , عجز الموازنة , رصيد ميزان المدفوعات وغيرها.
 - (3) ان تحرير معدل الصرف سينعكس بأثار سلبية فى الاجل القصير ومن المتوقع ان تحول هذه الاثار الى ايجابية فى الاجل الطويل.
 - (4) من المتوقع ان تحرير سوق الصرف الاجنبى سيؤدى الى تحقيق أهداف برامج الاصلاح الاقتصادى.

اولاً / مفهوم سوق الصرف الاجنبى

من أهم التعريفات التى قدمت لسوق الصرف الاجنبى:

- * هى المؤسسات الموجودة بغرض تسهيل مبادلة عملات مختلف دول العالم, حيث يوجد فى العالم أكثر من مائتى دولة تستخدم كل منها عملة تختلف عن عملات باقى الدول، ومعظم المعاملات التى تتم فى هذا السوق تتم عن طريق التليفون والفاكس وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.¹
- * هى الوسيلة التى تتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة, بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.

¹عطالله ابو سيف ابادير, "الاقتصاد الدولى", مكتبة عين شمس, القاهرة, 1993, ص 141.

ثانياً / أنواع سوق الصرف الاجنبى

تنقسم اسواق الصرف الى اسواق الصرف الحاضرة، واسواق الصرف الاجلة، وفيما يلى تحليلاً لهذين النوعين، وبيان طبيعة المعاملات التى تجرى فى كل منهما.

1- سوق الصرف الحاضرة Spot Market:

تجرى المعاملات المتعلقة ببيع وشراء العملات الاجنبية فى سوق الصرف الحاضرة على أساس الحال بمعنى ان تسليم وتسلم العملات موضوع التعامل يتم فور الانتهاء من عقد الصفقة، والاتفاق على سعر الصرف الذى يتم بموجبه تنفيذ الصفقة. وعادة ما يسمى سعر الصرف هذا بسعر الصرف الحاضر.

2- سوق الصرف الاجلة:

سوق الصرف الاجلة هى السوق التى يتم التعامل فيها على اساس الاتفاق حالا على بيع او شراء كمية معينة من العملات الاجنبية فى تاريخ محدد فى المستقبل, اى بعد شهر او ثلاثة اشهر او ستة اشهر وبناءً على سعر يتم الاتفاق عليه ايضا الان, ويسمى هذا السعر "بالسعر الاجل".

ثالثاً / مفهوم معدل الصرف

معدل الصرف هو مرآة الاقتصاد القومى لأى دولة, وكلما كان الاقتصاد قوياً بمعنى وجود توازن أو فائض بميزان المدفوعات تظل عملة هذه الدولة عند مستوى مرتفع إما فى حالة وجود عجز بميزان مدفوعات الدولة فان معدل صرف العملة الوطنية يأخذ فى الانخفاض. 1.

احسام شحاتة (2012) "الاستثمار الاجنبى المباشر ومخاطر الصرف الاجنبى", كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، ص50

تتعدد مفاهيم معدل الصرف ومن أهم هذه التعريفات والمفاهيم ما يلى:

* معدل الصرف هو سعر يحدد العلاقة بين وحدتين من عملتين بحيث يمكن

التعبير عن إحدى هذه العملات بدلالة العملة الأخرى.¹

* هو ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول، وفى حالة التبادل التجارى

بين الدول فإن معدل الصرف يصبح المقياس الذى يتم على أساسه حساب مديونية

الدولة.²

* يعود تاريخ صرف العملات الاجنبية إلى العصور القديمة، عندما بدأ التجار

تبادل العملات من بلدان مختلفة. وبحلول عام 1973 تم التخلي عن معيار الذهب

من قبل الرئيس ريتشارد نيكسون حيث سمح أخيراً بالتعويم بحرية.³

رابعاً / تطور معدل الصرف فى مصر

تطور سعر صرف الجنية المصرى امام الدولار خلال الفترة من 2000/2018

شهد الاقتصاد المصرى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكليف الهيكلى فى

أوائل التسعينات من القرن الماضى حتى نهاية عام 2016 عندما أعلن البنك

المركزى المصرى فى نوفمبر 2016 تحرير معدل الصرف وعدم تدخل البنك

المركزى فى تحديده وإطلاق دور البيات السوق فى تحقيق التوازن الخاص بمعدل

الصرف. وفيما يلى نتناول تطور سعر صرف الجنية المصرى امام الدولار خلال

الفترة من 2000 إلى 2018.

¹ محمد ناظم حنفى، "مشاكل تحديد معدل الصرف وتقييم العملات"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1992، ص 19.

² حمدى عبد العظيم، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 107-108.

³ Violeta Gaucan (2010). Introduction to the foreign exchange market, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology No.2.

السنوات	سعر صرف الدولار الامريكى امام الجنية المصرى
2001/2000	3.69
2002/2001	4.49
2003/2002	4.50
2004/2003	6.15
2005/2004	6.13
2006/2005	5.80
2007/2006	5.73
2008/2007	5.63
2009/2008	5.43
2010/2009	5.54
2011/2010	5.64
2012/2011	5.95
2013/2012	6.03
2014/2013	6.87
2015/2014	7.07
2016/2015	7.71
2017/2016	8.7 قبل التعويم
	17.6 بعد التعويم
2018/2017	17.75
2019/2018	17.85

المصدر بناءً على البيانات المتاحة:- البنك المركزى المصرى

1- المرحلة الاولى (مرحلة التعويم المدار) من عام 2003 حتى 2005

بدأت سلسلة من التخفيضات فى قيمة الجنية المصرى عامى 2000 و2001 بسبب الضغوط المستمرة على الجنية المصرى وفى محاولة لوقف نفاذ الاحتياطى الاجنبى حيث عانى الاقتصاد المصرى من مشكلات عدة فى نهاية التسعينات حيث تتابع اثر الازمة الاقتصادية الداخلية والخارجية على الاقتصاد المصرى فى 1997 (الازمة المالية الاسيوية, حادث الاقصر الارهابى), فضلا عن انخفاض أسعار البترول العالمية مما أدى الى تدهور موقف مصر الخارجى نتيجة لهروب رؤوس الأموال الى الخارج وانخفاض عدد السائحين القادمين الى مصر, بالإضافة الى العجز فى الميزان الجارى¹, وقد انتقلت الحكومة تدريجياً الى معدل صرف أكثر مرونة فى أواخر عام 2000.

فى 28 يناير 2003 أعلن رئيس مجلس الوزراء تحرير الجنية المصرى. حيث جاء هذا القرار لمعالجة عدم اتساق السياسات الكلية والناجم عن جمود سعر الصرف مع ايقاف استخدام الاحتياطيات الدولية للدفاع عن الجنية مقابل الدولار. 2. اى تم تخفيض قيمة الجنية المصرى فى عام 2003 كمحاولة لحل التناقض فى السياسات الناتجة عن مزيج من صلابة معدل الصرف، والتردد فى الاقتصاد. وقد تسبب هذا فى فقدان معدل الصرف الحقيقى لما يقرب من 14% تقريباً بين 1999 و2003.

¹ Handy, H.(2001)."Monetary Policy and Financial Sector Reform in Egypt: The Record and The Challenges Ahead", **Egyptian Center for Economic Studies** , Working Paper , p51.

²أحمد جلال (فبراير 2003), "ماذا بعد تحرير سعر الصرف " المركز المصرى للدراسات الاقتصادية, العدد 13, ص 2.

³Galal , A.(2003). "To Float or Not To Float: That is No Longer The Question For Egypt"**ECES Policy View Point** No.13.

2- المرحلة الثانية (مرحلة استهداف التضخم) من عام 2006 حتى 2010

أعلن البنك المركزي المصري فى 2 يونيو عام 2005 وضع سياسة أقتصادية لاستهداف التضخم، حيث وضع لذلك إطاراً جديداً للسياسة النقدية، وقد شهد الاقتصاد المصري عوامل خارجية ايجابية خلال عامى 2006 ، 2007 مثل معدلات التبادل التجارى المواتية وارتفاع الطلب الخارجى وزيادة تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية. وكان لذلك أثر ملموس على معدل الصرف الحقيقى خلال نفس الفترة. كما شهدت الفترة ما بين 2005 و 2008 ارتفاعاً لمعدل الصرف الحقيقى الفعلى البالغ حوالى 11%.

وفى عام 2008 أثرت الأزمة المالية العالمية على سعر الصرف، وتتمثل البداية الحقيقية للأزمة فى أمريكا عام 2007 وأمتدت هذه الأزمة الى دول العالم بشكل تدريجى بحكم الترابط الدولى بين الدول وبذلك انخفضت حركة التبادل الدولى وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية بين دول العالم نتيجة لقيام الولايات المتحدة بانخفاض صادراتها من السلع ومنها البترول وبالتالي انخفض سعر النفط العالمى لزيادة العرض من البترول خلال عامى 2008/2009 وقد حقق الميزان التجارى لعامى 2007 عجزاً بلغ 23.40 مليار دولار هذا يوضح تزايد عجز الميزان التجارى عن عام 2006 بشكل كبير حيث بلغ عام 2006م 25.10 مليار دولار وهذا نتاج لتداعيات الأزمة المالية العالمية.² وكذلك يهتم استهداف معدل التضخم، بتحديد مقياس التضخم الذى ينبغى استخدامه لتحديد معدل محدد للتضخم³

¹ AL-Mashat, R. (2002). "Monetary Policy in Egypt: A Retrospective, & Preparedness For Inflation Targeting", **ECES Working Paper** p.134.

² اسراء ياسر (2019)، "الإصلاح منظومة الدعم وانعكاساته على سوق الصرف الاجنبى فى مصر" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، ص 90.

³ Adel Boughrar. (2005), Would The Inflation Targtrng Strategy Be Relevant For Tunisia?, post Conflict **Reconstruction, 11 Th Annual conference**, Economic Research Forum, Cairo, pp.81-93.

3- المرحلة الثالثة (مرحلة التأثير بثورة يناير) من عام 2011 حتى 2015

عانى الاقتصاد المصرى من ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011. وشملت بعض الظروف غير المواتية زيادة فى التدفقات الرأس مالية الخارجية، وانخفاض فى عائدات السياحة، وزيادة فى عملية الدولة وانخفاض فى التصنيف الائتمانى لمصر. الى جانب حالة من الضبابية حول البيئة الاستثمارية فى مصر، وعدم الاطمئنان إليها، مما تسبب فى تداعيات اقتصادية من أهمها انخفاض معدلات النمو الاقتصادى الى 1.5% عام 2012، وانخفاض الاحتياطى النقدى الدولى الى 15.33 مليار دولار فى عام 2012. واستجاب البنك المركزى لتلك الضغوطات بالسحب من صافى الاحتياطيات الدولية، التى انخفضت بنحو 11 مليار دولار أمريكى أو ما يقرب من 42% بين يونيو 2011 ويونيو 2012.

4- المرحلة الرابعة (مرحلة تعويم الجنية) من عام 2016 حتى الان

عانى الاقتصاد المصرى من اختلالات عديدة نتيجة تأجيل تنفيذ الاصلاحات الضرورية لتعافى الاقتصاد المصرى، ومن ثم قامت الحكومة المصرية بوضع برنامج للأصلاح الاقتصادى الشامل منذ عام 2016، ويرتكز هذا البرنامج على اتباع حزمة من الاصلاحات الهيكلية والمالية، حيث اتخذت مصر فى 4 نوفمبر 2016 اجراً قراراتها فيما يخص سياستها النقدية عندما أعلن محافظ البنك المركزى المصرى قراراً بتحرير معدل الصرف امام العملات الاجنبية، وقد صاحب ذلك عدد من الاجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الاجنبى من خلال اعطاء مرونة للبنوك العاملة فى مصر لتسعير شراء وبيع النقد الاجنبى بهدف استعادة تداوله والقضاء على السوق الموازية للنقد الاجنبى (السوق السوداء)؛

¹البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى 2012/2011.

حيث أصبحت سياسات تحرير سعر الصرف أحد الأدوات الهامة التي تعتمد عليها سياسات التجارة الخارجية في تحقيق أهدافها للعمل على تحقيق التوازن الخارجى.

خامساً/ برنامج الإصلاح الاقتصادى من عام 2016 حتى عام 2019

مرت مصر بأحداث سياسية كان لها العديد من الآثار السلبية على النشاط الاقتصادى، وجدت الدولة نفسها تواجه نفس المشكلات الاقتصادية بل يزداد الامر سوءاً مع ارتفاع معدلات التضخم، وعجز في الموازنه العامة يصل إلى 11.5% كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ودين حكومى يصل إلى 85% كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وتدهور في سعر صرف الجنيه المصرى، وانخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية ناتج عن انخفاض حصيلة النقد الأجنبى، حيث انخفضت التحويلات الخارجية الي 3.3968 مليار دولار فى عام 2016، ووصل حجم الاحتياطي من النقد الأجنبى إلى 16.5 مليار دولار عام 2016، لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار خلال 3 سنوات وبالفعل، تسلمت مصر الدفعة الاولى من القرض حيث حصلت على 2.75 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، وأعدت مصر برنامجاً للإصلاح من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة إلى 10% فى عام 2018.

سادساً / الآثار الاقتصادية للتحرير في مصر

انعكاسات تحرير سوق الصرف على برنامج الإصلاح الاقتصادى يتمثل فى انعكاسات هذا التحرير على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (الميزان التجارى - التضخم - الانفاق الحكومى - عجز الموازنة العامة - الدعم) والتي تمثل فى النهاية عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادى.

الجدول التالي يوضح تطور أهم المتغيرات خلال الفترة من 2001/2000 حتي عام 2019/2018

سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري	الميزان التجاري			عجز الموازنة العامة	الإلتفاق الحكومي بالمليار جنية	الدعم بالمليار جنية	معدل التضخم	السنوات
	العجز أو الفائض	واردات	صادرات					
3.69	-9.3	16.4	7.07	28.9	119.5	4.93	2.68	2001/2000
4.49	- 7.5	14.6	7.1	38.4	134.4	5.95	2.27	2002/2001
4.50	- 6.6	14.8	8.2	43.6	149.3	6.64	2.74	2003/2002
6.15	- 7.5	18	10.5	46	164.8	10.35	4.51	2004/2003
6.13	-10.359	24.2	13.8	49.7	179.8	13.76	11.27	2005/2004
5.8	11.985-	30.441	18.455	50.39	236.2	54.24	4.86	2006/2005
5.73	16.290-	38.308	22.017	54.7	251	53.96	7.64	2007/2006
5.63	-23.415	52.771	29.356	61.12	293.7	84.21	9.32	2008/2007
5.42	- 25.173	50.342	25.169	71.8	374.7	93.83	18.32	2009/2008
5.54	- 25.120	48.993	23.873	98.04	395.5	93.57	11.76	2010/2009
5.64	- 27.103	54.095	26.993	134.46	437.5	111.77	11.27	2011/2010
5.95	- 34.139	59.210	25.072	166.7	511.4	134.9	10.05	2012/2011
6.03	- 30.694	57.682	26.988	239.72	665.8	170.8	7.12	2013/2012
6.87	- 34.159	60.182	26.022	255.4	824.3	187.6	9.42	2014/2013
7.07	39.0604 -	61.305	22.245	279.4	983.6	150.98	10.15	2015/2014
7.71	- 38.7	57.4	18.7	339.5	1088.6	138.72	10.36	2016/2015
8.7 قبل التعويم	35.4 -	57.1	21.7	379.5	1150.2	128.5	13.81	2017/2016
17.6 بعد التعويم								

سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري	الميزان التجاري			عجز الموازنة العامة	الإنفاق الحكومي بالمليار جنية	الدعم بالمليار جنية	معدل التضخم	تابع السنوات
	المجزر أو الفائض	واردات	صادرات					
17.75	-34.5	56.8	20.5	430.8	1357	204.60	30.70	2018/2017
17.85	-37.3	63.1	25.8	429.9	1424	287.46	13.90	2019/2018

المصدر:-

- تقارير لجنة الخطة والموازنة العامة عن الحساب الختامي إعداد مختلفة وزارة المالية
- البنك الدولي
- البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، أعداد متفرقة
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

1 (الآثار الاقتصادية للتحرير علي الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي، ومن ثم على النمو، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه وفي ظل محدودية الموارد المتاحة لذلك الإنفاق، يصبح من الضروري التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل يتكون الإنفاق العام في مصر من ثلاث مكونات رئيسية ألا وهي¹

- * المصروفات العامة تشمل الأجور وتعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات،
- الفوائد الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، الاستثمارات
- * حيازة الأصول المالية
- * سداد أقساط القروض

¹ واقع الانفاق العام في مصر، ديسمبر 2012 مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد 67 ص 8

فى عام 2005/2004 ارتفاع حجم الانفاق الحكومى عن السنوات السابقة نتيجة إدراج دعم المنتجات البترولية بالموازنة العامة، وهذه الطريقة فى المعالجة قد أدت الى تضخيم جانبى الإنفاق والايادات العامة، دون وجود تدفقات نقدية حقيقية بين هيئة البترول والخزانة العامة، حيث أدى تطور سعر صرف الدولار الامريكى امام الجنية المصرى فى عام 2005/2004 الى الارتفاع فى حجم الانفاق الحكومى الى 179.8 مليار جنيها مقارنة بالسنوات السابقة.

وفى الفترة من 2009/2008 حتى 2012/2011 لعبت العوامل الخارجية والصدمات الداخلية التى شهدها الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة دوراً كبيراً فى تفسير ذلك التدهور الذى حدث فى هذه الفترة. ففوق الأزمة المالية العالمية فى نهاية عام 2008 كان له أثر سلبى على مختلف النواحي الاقتصادية نظراً لتباطؤ معدل نمو عائدات قناة السويس، وإنخفاض عائدات قطاع السياحة، بالإضافة إلى تراجع معدلات نمو الاستثمار وإرتفاع العجز فى الميزان التجارى والتراجع الشديد فى حصيلة الصادرات المصرية وإنخفاض فائض ميزان الخدمات، حيث أدى كل ذلك الى ارتفاع حجم الانفاق الحكومى، كذلك عند قيام ثورة يناير 2011 حيث شهد عام 2012/2011 زيادة ملحوظة فى حجم الانفاق الحكومى حيث وصل الى 511.4 مليار جنية مقارنة بالسنوات السابقة قبل ثورة يناير مما أدى الى ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكى امام الجنية المصرى حيث انه سجل سعر صرف الدولار فى عام 2011 (5.95) الجنية المصرى أدى ذلك الى تراجع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى، وإنخفاض ايرادات السياحة وعائدات التصدير. مما أدى إلى عجز كلا من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات. 1

1 هبة محمود الباز، (2014)، قياس كفاءة الانفاق العام فى مصر ومقترحات للارتقاء بها، بعض قضايا اصلاح المالية العامة فى مصر، معهد التخطيط القومى، ص49.

وفى عام 2016/2017 ومع قرار تعويم الجنية المصرى فى نوفمبر 2016 ادى ذلك الى ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكى الى 17.6 مقابل الجنة المصرى مقارنة ب 8.7 قبل التعويم مما ادى الى زيادة حجم الانفاق الحكومى بشكل ملحوظ ليصل الى 1150.2 مليار جنية مقارنة بالسنوات السابقة قبل قرار التعويم، وفى السنة التالية 2017/2018 نلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الى 17.75 مقابل الجنية المصرى مما ادى الى زيادة حجم الانفاق الحكومى الى 1357 مليار جنية عن العام السابق وهنا نلاحظ وجود علاقة طردية بين كلا من معدل الصرف والانفاق الحكومى، وبالتالي فان قرار تحرير سوق الصرف الاجنبى أدى إلى زيادة حجم الانفاق الحكومى.

(2) الآثار الاقتصادية للتحرير علي عجز الموازنة العامة :

إن عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، فعجز الموازنة يحدث عندما يزيد الإنفاق الحكومى عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام. ويعتبر العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة من أهم أسباب تفاقم مشكلة الدين المحلى وأعباءه في مصر، حيث يتمثل العجز في الفرق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإيرادات وعدم قدرة الإيرادات العامة على اللحاق بهذا الإنفاق، ومن الملاحظ أن هناك اتجاه عام لارتفاع حجم العجز في الموازنة منذ بداية الإصلاح الاقتصادي واستمر العجز الفعلي للموازنة في الارتفاع وبمعدلات مرتفعة.¹

¹ طارق محمد أحمد علي عمران، (2010)، "تطور عبء الدين العام المحلى في مصر" أسبابها ونتائجها"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ص 114

والجدير بالذكر ان مصر واجهت عجزا في الموازنة العامة، وذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها. قد زاد عجز الموازنة بشكل كبير بعد الأحداث السياسية الأخيرة التي مرت بها مصر، وكان لها انعكاسات على أداء الاقتصاد المصري. ومن الوسائل التي استخدمت لتقليل العجز في الموازنة العامة، هي اللجوء إلى الاقتراض، سواء كان ذلك داخليا بإصدار أذونات وسندات خزائنة، أو خارجيا من الدول أو المؤسسات الأجنبية.¹

وقد حرص العديد من الدول النامية، ومنها مصر في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الإختلالات الهيكلية الرئيسية، وتعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والمتوسط مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية.²

(3) الآثار الاقتصادية للتحرير علي الميزان التجاري:

يشمل الميزان التجارى ميزان التجارة المنظورة والذي يعكس حركة الصادرات والواردات السلعية، وميزان التجارة غير المنظورة والذي يعكس حركة الصادرات والواردات الخدمية.³ ويعتبر الميزان التجارى هو المؤشر الذى يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات فى الدولة وهو أحد مكونات ميزان المدفوعات.

¹ نيفين فرج إبراهيم إبراهيم ، (2015)، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجى باستخدام التكامل المشترك والسببية ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٧١/صيف ص 96
² محمود عبد العزيز توني ،،(2005) " الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990 - 2003) في :أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي " ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص 2
³ عطالله أبو سيف ابادير، (1988)، "استغلال الموارد البترولية وأثره على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان.

يتضح ان العجز فى الميزان التجارى ارتفع من حوالى 32.0384 مليار جنية عام 2005/2004 الى حوالى 115.31 مليار جنية عام 2010/2009 ووصل العجز فى الميزان التجارى ما يقرب من 145.511 مليار جنية عام 2011/2010 وهى زيادة مرتفعة، أما فيما يتعلق بفترة ما بعد ثورة 25 يناير (2011 / 2015)، حيث كانت هناك تأثيرات سلبية بعد ثورة 25 يناير لم تقتصر على الطلب المحلى فقط بل امتدت الى القطاع الخارجى ايضاً والذي ظل ولعدة سنوات احد نقاط القوة الرئيسية فى تقييم أداء الاقتصاد المصرى، حيث أدت الاضطرابات الامنية الداخلية وحالة التراجع فى النشاط الاقتصادى لدى أهم شركاء مصر التجاريين الى العجز الذى شهده ميزان المدفوعات المصرى بشقيه الجارى والرأسمالى، والذي انعكس فى انخفاض حصيلة مصادر النقد الاجنبى والذي يعتمد عليه الاقتصاد القومى. واتضح من الجدول السابق ان عجز الميزان التجارى فى عام 2011 قد بلغ 34.1 مليار دولار، بينما عام 2014 استمر ارتفاع عجز الميزان التجارى حيث بلغ 39 مليار دولار وهذا بنسبة 11.8% من الناتج المحلى الاجمالى وهذا نتيجة انخفاض الصادرات بمعدل 19% وزيادة الواردات بمعدل 5% كما تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية من 49% عام 2010/2009 الى 36% عام 2014.

تؤثر تغيرات سعر الصرف الاجنبى على الميزان التجارى بحيث ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدى الى ارتفاع الاسعار النسبية لسلعتها المحلية الامر الذى يؤدى لارتفاع اسعار صادراتها مقارنة باسعار وارداتها من السلع الاجنبية؛

¹ منظومة الدعم فى مصر ... حقائق وارهاء، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس 2012).
² أمينة حلمى، (14 ديسمبر 2015)، تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجارى المصرى، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ص 6.

وكذلك فأن ارتفاع سعر الصرف الاجنبى مقابل العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع اسعار الواردات من السلع الاجنبية مقابل انخفاض اسعار الصادرات من السلع المحلية وهذا يؤدي الى اختلال شروط التبادل التجارى.

4) الآثار الاقتصادية للتحرير علي التضخم:

يمكن لأسعار الصرف أن تؤثر على التضخم من خلال أسعار السلع النهائية المباعة، والسلع الوسيطة المستوردة،¹ كما يختلف تأثير تغيرات معدل الصرف على معدلات التضخم حسب نظام معدل الصرف المتبع سواء كان معدل صرف ثابت أو معوم.²

فى ظل نظم معدلات الصرف الثابتة فأن الأسعار يمكن أن تزيد أو تقل بفعل عوامل أخرى، خلاف معدل الصرف، أما فى حالة إتباع نظام تعويم معدل الصرف فأن نتائج تقلبات معدل الصرف تتوقف على حسب الدولة التى طبقت نظام التعويم وذلك كما يلي:³

1- إذا كانت من الدول ذات العملات القوية : فأن التعويم يؤدي إلى حالة من الكساد.

2- إذا كانت من الدول ذات العملات الضعيفة : فأن التعويم يؤدي إلى زيادة التضخم.

¹ أمينة حلمي، (14 ديسمبر 2015)، تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجارى المصرى، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ص 6.

² حمدى عبد العظيم، " أثر معدل الصرف على الموازنة العامة للدولة فى مصر (1960 – 1980)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1982، ص ص 110 – 124.

³ مصطفى محمد عثمان، "أثر تغيرات معدل الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006، ص ص 86 – 88.

الفترة من 2011 الى 2015 مرحلة التأثير بثورة يناير حيث عانى الاقتصاد المصرى من ظروف سياسية وأقتصادية غير مستقرة وتدهور فى القطاع السياحى مما أدى الى ارتفاع معدل التضخم حتى وصل الى 10.36% عام 2015 مقارنة بعام 2012 حيث كان معدل التضخم 7.12%.

وفى عام 2016 وخاصة بعد قرار تعويم الجنية المصرى فى نوفمبر 2016 ارتفاع معدل التضخم حتى سجل 13.81% وذلك نتيجة لتحرير الجنية المصرى وتخفيض قيمته مقارنة بعام 2015 الذى سجل 10.36% واستمر معدل التضخم فى الزيادة بسبب ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب فى الاسواق دون تدخل من الحكومة حتى وصل معدل التضخم فى عام 2017 الى 30.70% ومع استقرار الاسعار نسبياً والسيطرة على قطاع النقل والمواصلات أدى ذلك الى انخفاض معدل التضخم حتى وصل الى 13.90% فى عام 2018.

المراجع باللغة العربية

- عطا الله أبو سيف ابادير (2001) سياسة معدل الصرف والاستقرار الاقتصادى فى مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وأدارة الاعمال - جامعة حلوان ص 47:11
- عطا الله ابو سيف ابادير، "الاقتصاد الدولى"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص 141.
- حسام شحاتة (2012) "الاستثمار الاجنبى المباشر ومخاطر الصرف الاجنبى"، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، ص 50
- محمد ناظم حنفى، "مشاكل تحديد معدل الصرف وتقييم العملات"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1992، ص 19.
- حمدى عبد العظيم، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 107-108.

- أحمد جلال (فبراير 2003)، "ماذا بعد تحرير سعر الصرف " المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، العدد 13، ص 2.
- اسراء ياسر (2019)، "الإصلاح منظومة الدعم وانعكاساته على سوق الصرف الاجنبي فى مصر" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان ، ص 90.
- البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى 2011/2012.
- واقع الانفاق العام في مصر، ديسمبر 2012 مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد 67 ص 8
- هبة محمود الباز،(2014)، قياس كفاءة الانفاق العام فى مصر ومقترحات للارتقاء بها، بعض قضايا إصلاح المالية العامة فى مصر، معهد التخطيط القومى، ص49.
- طارق محمد أحمد علي عمران،(2010)، "تطور عبء الدين العام المحلي في مصر "أسبابها ونتائجها"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، ، ص114
- نيفين فرج إبراهيم إبراهيم ، (2015)، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٧١/صيف ص 96
- محمود عبد العزيز توني ،(2005) " الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990 - 2003) في :أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي " ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص 2
- عطالله أبو سيف ابادير ، (1988)، "استغلال الموارد البترولية وأثره على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان.
- منظومة الدعم فى مصر ... حقائق واره، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس 2012).
- أمينة حلمي، (14 ديسمبر 2015) ، نأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجارى المصرى، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية،ص6.

- حمدى عبد العظيم, " أثر معدل الصرف على الموازنة العامة للدولة فى مصر (1960-1980), رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، 1982، ص ص 110 - 124.
- مصطفى محمد عثمان, "أثر تغيرات معدل الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة دراسة مقارنة, رسالة دكتوراة غير منشورة, كلية الحقوق , جامعة عين شمس , 2006, ص ص 86 - 88.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

- Violeta Gaucan (2010). Introduction to the foreign exchange market, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology No.2.
- Handy, H.(2001)."Monetary Policy and Financial Sector Reform in Egypt: The Record and The Challenges Ahead" ,Egyptian Center for Economic Studies , Working Paper , p51.
- Galal , A.(2003). "To Float or Not To Float: That is No Longer The Question For Egypt"ECES Policy View Point No.13.
- AL-Mashat, R. (2002). "Monetary Policy in Egypt: A Retrospective, & Preparedness For Inflation Targeting", ECES Working Paper p.134.
- Adel Boughrar. (2005), Would The Inflation Targrting Strategy Be Relevant For Tunisia?, post Conflict Reconstruction, 11 Th Annual conference, Economic Research Forum, Cairo, pp.81-93.